

أثر عدم استقرار سعر الصرف في ميزان المدفوعات دراسة السودان خلال الفترة (1979 م – 2017 م)

The impact of exchange rate instability on the balance of payments The study of Sudan during the period (1979 AD - 2017 AD)s

د. صلاح محمد ابراهيم أحمد
أستاذ الاقتصاد المشارك، السودان

Abstract

This study aims to know the impact of the instability of the exchange rate on the balance of payments in Sudan during the period (1979 AD - 2017 AD). The continuous balance of payments, which suffers from chronic imbalances. The study also used the statistical and standard analysis method. The study reached the most important results, which are: The increase in the exchange rate affects the increase in inflation rates, which causes an imbalance in the balance of payments. And then it became clear that there is a weakness in export earnings from foreign currencies and an increase in imports, which leads to a scarcity of foreign exchange and a deficit in the balance of payments. The study also recommended the necessity of coordination and consultation between the Central Bank and the operating banks when setting monetary policies related to foreign exchange and the provisions of their application in order to stabilize the exchange rate. The composition of primary exports must be reconstituted into a manufactured structure in the form of finished goods. As well as the Central Bank of Sudan to buy gold to keep it as a cash reserve. The managed flexible exchange rate policy should also be maintained.

Keywords: exchange rate, balance of payments
Foreign crunce, Export.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر عدم استقرار سعر الصرف في ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (1979 م – 2017 م). كما تمثلت مشكلة الدراسة في تدهور سعر الصرف والتقلبات المستمرة في اسعاره وانخفاض قيمة الجنيه السوداني بصورة مرعبة مقابل العملات الاجنبية، مما أدى الى العجز المستمر في ميزان المدفوعات الذي يعاني من اختلال مزمن. كما استخدمت الدراسة منهج التحليل الاحصائي والقياسي. وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج وهي: تؤثر زيادة سعر الصرف في زيادة معدلات التضخم الذي يحدث خلل في ميزان المدفوعات. ومن ثم اتضح أن هناك ضعف في حصيلة الصادرات من العملات الاجنبية وزيادة في الواردات مما يؤدي الى شح في النقد الاجنبي وعجز في ميزان المدفوعات. كما أوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتشاور بين البنك المركزي والمصارف العاملة عند وضع السياسات النقدية المتعلقة بالنقد الأجنبي واحكام تطبيقها بهدف استقرار سعر الصرف. ويجب إعادة تركيبة الصادرات الأولية إلى تركيبة مصنعة في شكل سلع نهائية. وكذلك على البنك المركزي السوداني شراء الذهب للاحتفاظ به كاحتياطي نقدي. كما يجب الاستمرار في سياسة سعر الصرف المرن المدار.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، العملات الاجنبية، الصادرات، الواردات.

مقدمة:

يعانى السودان منذ عقود من الزمان من شح ونقص في العملات الأجنبية . وظل سعر الصرف يمثل مشكلة الاقتصاد السوداني المزمنة، كما تأثر الاقتصاد السوداني بالمهددات والتحديات التي تتجسد في الجفاف والتصحر والحروب الأهلية والصراع والتمزق والتشظي وانفصال جنوب السودان وعدم الاستقرار الأمني والسياسي الاقتصادي وسوء الإدارة والحكم وخلافه.

السودان كدولة نامية تعاني من اختلال في ميزان مدفوعاتها بسبب ضخامة حجم وارداتها وقلة عائدات صادراتها، وأيضا بسبب عدم استقرار أسعار الصرف وتقلبات قيمة عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية، حيث يؤثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، كما أن تحسن العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية للسلع المحلية الأمر الذي يؤدي لارتفاع أسعار الصادرات، مما يضعف من تنافسية الصادرات، وبالتالي تنخفض الكميات المصدرة، قياسا بارتفاع أسعار الواردات من السلع الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى عجز ميزان مدفوعات. كذلك فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض الأسعار النسبية لسلع المحلية مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات نسبة لانخفاض أسعارها في السوق العالمية، وينعكس ذلك ايجابيا على ميزان المدفوعات.

أولاً: الأهمية العلمية والعملية: تكمن أهمية الدراسة في الأهمية العلمية التي تبرز معرفة أثر سعر الصرف على أداء الاقتصاد السوداني على وجه العموم وميزان المدفوعات على وجه الخصوص، وكذلك توضيح السياسات النقدية المتبعة في سعر الصرف إذ أن للعملات الأجنبية أهمية كبيرة على الاقتصاد الوطني باعتبارها المصدر الرئيس لميزان المدفوعات. إثراء المكتبة بالمعلومات والبيانات عن سعر الصرف في السودان. وأما الأهمية العملية تبرز في تقديم مساعدة لمُتخذي القرار لوضع سياسة نقدية واقعية تحاول إيجاد آلية تطبيقية جادة تعالج المشكلات التي تواجه سعر الصرف حتى لا يتأثر ميزان المدفوعات. الاسهام عمليا في القضاء على الاسواق الموازية التي أضرت كثيرا بالاقتصاد السوداني على أرض الواقع.

مشكلة الدراسة: يعاني السودان من نقص حاد في العملات الأجنبية منذ سبعينيات القرن الماضي مما أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي. كما تأثر الاقتصاد السوداني بجملة من التحديات منها المجاعة والحروب والحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية وعبء الديون الخارجية وسوء الإدارة والفساد في الأنظمة الحاكمة، وانفصال جنوب السودان، وخروج عائدات النفط وعدم توظيف الموارد واستغلالها بالطريقة المثلى والاستفادة منها كل هذه العوامل مجتمعة أثرت سلبا في الصادرات والواردات التي أدت إلى شح موارد النقد الأجنبي مما أدى إلى عدم استقرار سعر الصرف وبالتالي اختلال ميزان المدفوعات. هناك دراسة تطرقت لأثر تغييرات سعر الصرف في ميزان المدفوعات والتضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة اقتصاد السودان خلال الفترة 1979 م – 2017 م، تدعم مشكلة هذه الدراسة وتتفق معها إلى حد مناسب في متغير ميزان المدفوعات والتضخم. وكذلك دراسة أخرى بعنوان العلاقة السببية لسعر الصرف وأثرها على المستوي العام للأسعار التضخم باستخدام نموذج ARDL، دراسة تطبيقية السودان للفترة 1984 – 2014 م، وهي أيضا تدعم مشكلة الدراسة بحيث تتفق معها في التضخم وتأثيره في ميزان المدفوعات. وعليه يمكن صياغة الأسئلة الآتية: ما المشاكل التي تواجه سعر الصرف؟ وما هي الأساليب والأدوات التي يمكن اتخاذها لخلق استقرار في سعر الصرف؟ وهل عدم استقرار سعر الصرف يؤثر على ميزان المدفوعات؟

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على سعر الصرف وأثره في ميزان المدفوعات.

فرضية الدراسة: ولتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضية الآتية: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وعجز ميزان المدفوعات.

منهجية الدراسة : تنتهج الدراسة المنهج الوصفي بالنظر إلى طبيعة الموضوع والمعلومات المتوافرة عنه ومناقشته ضمن إطار البحث، والمنهج التحليلي الكمي القياسي Eviews.

مصادر جمع بيانات الدراسة : تم الحصول على البيانات من مصادر ثانوية من تقارير بنك السودان المركزي، والعرض الاقتصادي لوزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة، والكتب والمراجع ، والمصادر الرئيسية تتمثل في النتائج التي تم استنتاجها من المعادلة التي تمت صياغتها واستخدام برامج E views والزيارات الميدانية .

حدود الدراسة : الحدود المكانية : جمهورية السودان- قارة افريقيا. الحدود الزمنية : الفترة من 1979-2017م. الحدود الموضوعية : أثر عدم استقرار سعر الصرف في ميزان المدفوعات .

تبويب الدراسة : تتكون الدراسة من أربعة مواضيع يشتمل الموضوع الأول: على الاطار المنهجي والدراسات السابقة. الموضوع الثاني : الاطار النظري لمفهوم سعر الصرف، ونظريات سعر الصرف. الموضوع الثالث : أدبيات الدراسة. الموضوع الرابع : التحليل، النتائج، التوصيات، قائمة المراجع والمصادر .

الدراسات السابقة :

1/ دراسة (الحسن ، 2013م)⁽⁸⁾. بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات. دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة من (1970-2013م). هدفت الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان للفترة المشار إليها . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج وبرنامج E-views في التحليل. تم الحصول على البيانات من بنك السودان المركزي. كما تم الاعتماد على اختباري ديكي فولر وفيليبس بيرون لمعرفة مدى سكون المتغيرات، واختبار جوهانسون لمعرفة تكامل المتغيرات، وجد أن المتغيرات متكاملة في المدى الطويل. وباستخدام طريقة OLS تم تقدير المعادلة بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.78). مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تؤثر بنسبة (78%) على المتغير التابع. توصلت الدراسة لوجود أثر لسعر الصرف على ميزان المدفوعات بحيث عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات في الاتجاه المعاكس بمقدار 5.35 وحدة. أوصت الدراسة بأنه ينبغي تحقيق نمو في القطاع الحقيقي لتعزيز الصادرات وخلق فرص عمل، والحد من التضخم والفقر، وخفض الواردات غير المنتجة.

2/ دراسة (عمر، 2009م)⁽³⁾. بعنوان العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وآليات التعديل، دراسة تحليلية لأداء ميزان المدفوعات في السودان للفترة من (1978/2007م) . هدفت الدراسة إلى معرفة أداء ميزان المدفوعات للفترة المشار إليها . واتبعت الدراسة المنهج الوصفي الاحصائي القياسي وبرنامج E views . افترضت الدراسة أن العلاقة بين اختلال (عجز) ميزان المدفوعات وأسعار الصرف علاقة عكسية، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: دخول السودان في العديد من المشروعات التنموية غير المدروسة اقتصادياً وفنياً خلال عقد السبعينيات أدى إلى تراكم الديون التي شاركت في تمويل تلك المشاريع مع فشل هذه المشروعات في تحقيق عائدات لسد الديون، أيضاً اعتماد السودان على المحاصيل الزراعية في التصدير أثر سلباً على حجم الصادرات إذ أنها تتعرض إلى الأزمات الزراعية وتقلبات المناخ مما أدى لتراجع أداء المؤشر موضع الدراسة، كما أن ارتفاع واردات السودان خاصة المواد البترولية والمجلات الزراعية خاصة في عقدي السبعينيات والثمانينيات أدى إلى الضغط على ميزان المدفوعات السوداني حيث شكلت قيمة واردات البترول إلى السودان 70% من جملة الواردات خلال تلك الفترة. أوصت الدراسة بدعم الصادرات الصناعية .

3/ دراسة (يس 2007م)⁽¹⁾. بعنوان أثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان للفترة من (1990-2005م) . هدفت الدراسة إلى معرفة أثر معدلات التضخم السائدة في السودان خلال فترة الدراسة على كل من الميزان التجاري وسعر الصرف للدينار السوداني مقابل غيره من العملات الصعبة . انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي

الاحصائي القياسي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن السودان قد شهد في الفترة 1990-1996 م ارتفاعا كبيرا في معدلات التضخم حتى وصل إلى ثلاث منازل عشرية في يوليو 1996 م، لكن بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي 1996-2002 م تم تنفيذ سياسات انكماشية أدت إلى انخفاض التضخم إلى منزلة عشرية واحدة حيث بلغ معدل التضخم عام 2005 م (5.6%). كما شهدت الفترة عجزا متواصلا في الميزان التجاري متزامنا مع الارتفاع في معدلات التضخم إلى أن وصل معدل التضخم للاستقرار في الفترة من 1999-2002 م، حيث إنخفض العجز في الميزان التجاري بل حقق فائضا عام 2000 م. كما شهدت الفترة ارتفاعا متواصلا في سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار السوداني حتى العام 2004 م حيث بدأت العملات الأجنبية في الانخفاض مقابل الدينار السوداني ، وأوصت الدراسة بالمحافظة على تحقيق معدلات التضخم متدنية وذلك بالاستمرار في اتخاذ السياسات التي تقلل عرض النقود بإتباع سياسة انكماشية بتقليل الإنفاق العام وزيادة الإيرادات، أن يتم التعامل بسعر الصرف الثابت أسوء بالدول المشابهة وهي الدول البترولية.

4/ دراسة (الفكي ، 2005 م)⁽²⁸⁾. بعنوان سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات في السودان للفترة من (1996-2003 م) استخدمت الدراسة المنهج الاحصائي التحليلي القياسي . كما هدفت الدراسة إلى الآتي : التعرف على أثر سياسة تخفيض سعر الصرف في ميزان المدفوعات . وكذلك التعرف على سياسة التحرير الاقتصادي وأثرها في ميزان المدفوعات . ومن ثم التعرف على سياسات صندوق النقد الدولي ونتائجها . توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن سياسة سعر الصرف سياسة فاعلة إذا صاحب ذلك زيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد العاطلة مع استخدام موارد مالية ونقدية مناسبة، أوصت الدراسة بعدم انتاج سياسة تخفيض سعر الصرف لأنها لا تعالج الاختلال في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول النامية وقد تنجح في الدول المتقدمة .

مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة : إتفقت الدراسة الحالية مع دراسة الفكي تماماً من حيث النتائج وأيضاً التوصيات ، ولكن اختلفت معها في الفترة الزمنية فقط ، وتقييم سياسات صندوق النقد الدولي التي ذكرت انها لم تأتي بنتائج ايجابية ، واختلفت معها أيضاً في سياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجتها البلاد وأثرها السلبي على ميزان المدفوعات بينما الدراسة ترى أن الآثار على ميزان المدفوعات ايجابية وذات فاعلية . واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة يس التي تناولت أثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في الفترة من 1990 م – 2005 م فالاختلاف في التضخم وأثره على الميزان التجاري وسعر الصرف وفي الاهداف والنتائج والتوصيات والفترة الزمنية للدراسة وهناك تقارب بسيط من حيث تناول المتغيرات الاقتصادية وبالذات في سعر الصرف والميزان التجاري الذي يعتبر أحد مكونات ميزان المدفوعات . دراسة عمر العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات واليات التعديل ، دراسة تحليلية لاداء ميزان المدفوعات في السودان للفترة من 1978 م – 2007 م هدفت الدراسة إلى معرفة أداء ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة وهذه الدراسة تختلف مع الدراسة الحالية في تناول عدة عوامل مؤثرة في ميزان المدفوعات بينما الدراسة الحالية حددت عامل واحد وهو سعر الصرف وتتفق معها في بعض الاهداف والنتائج والتوصيات وتختلف في أخرى . وجاءت دراسة الحسن التي تناولت أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة من 1970 – 2013 م هذه الدراسة تتفق تماماً مع الدراسة الحالية من حيث الاهداف والنتائج والتوصيات والفترة الزمنية مع وجود اختلاف طفيف لا يذكر .

ثانياً : الاطار النظري

تعريف سعر الصرف : يعرف سعر الصرف على أنه السعر أو المعدل الذي يتم على أساسه تبادل سلعة معينة بعملة أخرى أو بالذهب، ويكون التبادل إما لحظياً أو آجلاً، بالسعر الذي يحدده طلب وعرض العملة محل التبادل⁽²¹⁾.

كما يعرف على أنه الاداة الرئيسة ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وتكون الاداة الأكثر فاعلية عندما يقتضى الأمر تشجيع الصادرات وتقييد الواردات⁽³⁵⁾.

كذلك عرف بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى، وعادة يتم ربط سعر صرف العملات بعملة رئيسية أخرى، وفي الوقت الحاضر يتم ربط أي عملة بالدولار الأمريكي الذى يعد العملة الأكثر شيوعا مقارنة بمعدلات الصرف بين العملات المختلفة⁽¹¹⁾.

وعرف بأنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى⁽³⁴⁾.
أنواع سعر الصرف: توجد أنواع لسعر الصرف أهمها الآتي⁽³⁴⁾.

1. سعر الصرف الاسمي: هو عبارة عن سعر العملة الجاري. ويعرف بأنه سعر صرف العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من سعر صرف العملة الأجنبية. ويعرف أيضا بأنه المعدل اللحظي لتبادل الصرف الأجنبي مقارنة بسعر الصرف الحقيقي، الذى يحسب طبقا للتغيرات فى القوة الشرائية. عليه فإن سعر الصرف الاسمي يدل على القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية⁽¹¹⁾.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى: سعر الصرف الرسمي المعمول به فى المبادلات الجارية الرسمية. وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به فى الأسواق الموازية. هذا يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي فى نفس الوقت لنفس العملة⁽⁷⁾.

3. سعر الصرف الحقيقي (التوازني): هو السعر الذى يتناسب مع التوازن الاقتصادي الكلي. ويتحدد سعر الصرف الحقيقي التوازني عند المستوى الذى يحقق التوازن الداخلى والخارجي، ويحقق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بين قطاعي السلع القابلة للتصدير والسلع الغير قابلة للتصدير. يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغيرات فى مستوى أسعار الدول، كما يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية⁽⁴³⁾.

4. سعر الصرف الفعلي: يعبر عن المؤشر الذى يقيس متوسط التغير فى سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى فى فترة زمنية معينة. مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوى متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ويدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما لمجموعة من العملات الأخرى⁽¹⁵⁾.

5. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية⁽²⁰⁾.
يستنتج الآتي: إن لسعر الصرف الصفة الدلالية على القدرة التنافسية للدولة فى السوق العالمية. وتعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية مستقلة عن السياسة النقدية لتمييزها بأدواتها وأهدافها⁽¹²⁾.
أدوات سعر الصرف: توجد عدة أدوات لسعر الصرف نذكر منها الآتي⁽¹²⁾:

1- تعديل سعر صرف العملة: ويحدث عندما ترغب السلطات فى تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها. عندما تدخل فى ظل نظام سعر صرف ثابت تعمل فى التأثير على تحسن العملة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات. إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط منها اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر فى الإنتاج العالمي. وضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بالمرونة الكافية، بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع فى الطلب الجديد الناتج عن ارتفاع الصادرات. ضرورة توفر استقرار فى الأسعار المحلية، وعدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها، واستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير⁽²⁶⁾.

2- استخدام احتياطات الصرف: فى ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مداراة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها. وعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية. وفى حالة تحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية. وعندما

تكون الاحتياطات غير كافية لدى البنك المركزي يقوم بتخفيض قيمة العملة المحلية.

3- من أدوات سعر الصرف استخدام سعر الفائدة: في حالة ضعف العملة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة.

4- مراقبة الصرف: تقتضي سياسة مراقبة الصرف إخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال. أيضا من أدوات سعر الصرف إقامة سعر صرف متعدد. يهدف نظام سعر الصرف المتعدد إلى تخفيف آثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة⁽⁴²⁾.

أهداف سعر الصرف: يهدف سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها⁽²²⁾:

1. مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد، ويعمل على تحسن في مستوى الصادرات في المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد إيجابيا على انخفاض مستوى التضخم المستورد، وتتضاعف أرباح المؤسسات، وتحقق عوائد إنتاجية لسلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن المنافسة للصادرات في السوق العالمية نسبة لانخفاض أسعارها.
 2. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي (الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية) إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (قطاع الصادرات) ويعمل على توسيع قاعدتها، ويقلل من سلع الواردات.
 3. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات والقطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي (تحسن)، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن ارتفاع سعر الصرف الاسمي (تدهور) نتيجة لارتفاع الصادرات في السوق فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.
 4. تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية.
- العوامل المؤثرة على سعر الصرف:** هناك العديد من العوامل التي تؤثر على سعر الصرف نذكر منها:
1. مستويات الأسعار النسبية: عند ارتفاع أسعار السلع المحلية مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة فإن الطلب على السلع المحلية ينخفض، ويتجه سعر العملة الوطنية إلى الانخفاض، لذلك يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة. أما إذا ارتفعت أسعار السلع الأجنبية فإن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض والطلب على السلع المحلية يزداد وتستمر قيمة العملة الوطنية في الارتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها بصورة جيدة حتى مع ارتفاع قيمة العملة المحلية. وفي المدى الطويل فإن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة ما بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي يتسبب في انخفاض قيمة عملتها⁽³⁷⁾.
 2. التعريفات الجمركية والحصص: إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف⁽³²⁾.
 3. تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: الزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها، والزيادة في الطلب على الواردات يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية⁽⁴⁾.
 4. الإنتاجية: إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية، وتظل تحقق أرباحا والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية. أما إذا تذبذبت إنتاجية الدولة فإن السلع التي تنتجها تصبح غالية الثمن وتتجه قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض، وفي المدى الطويل كلما زادت إنتاجية دولة ما فإن قيمة عملتها سترتفع. إذا زاد الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى

السلع الأجنبية يودى ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية. أما إذا انخفض الطلب النسبي على السلع المحلية فإن ذلك يودى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية⁽³⁰⁾.

الطرائق التي يحدد بها سعر الصرف :

1. العملات: التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشرة بعملية التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة باتجاه العملة المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة⁽²⁾.

2. حالة التعويم الحر: يتم فيه تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق الصرف حرة باستمرار، ولا يوجد سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو سلة من العملات، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف حسب تقلبات العرض والطلب. تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحياناً للسيطرة للحد من المبالغة في المضاربات والحفاظ على نظام المعاملات المصرفية داخل السوق⁽³⁶⁾.

3. حالة الارتباط بسلة من العملات: هو أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة بها، وهي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين. أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة بها وتعكس أوزانها ونسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. تعتمد الدول غالباً الدولار الأمريكي كعملة للتدخل يتم بها إرساء القيمة المحددة يومياً في سوق الصرف للعملة الوطنية⁽⁴⁾. كما يتحدد سعر الصرف في سوق العملة تبعاً للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي، ويتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات، ويعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع سعرها. ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، والعكس انخفاض سعر صرفها يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وقد يتولد الطلب أو العرض عن حركة رؤوس أموال على شكل استثمارات طويلة الأجل نظراً لارتفاع سعر الفائدة، أو اختلاف معدلات الربح في الداخل. وبعد إلغاء قاعدة الذهب أصبحت البنوك المركزية تدخل في سوق العملة بائعة أو مشترياً للصرف الأجنبي، وبالتالي تؤثر على طلب وعرض الصرف الأجنبي من أجل تحقيق الاستقرار في سعر الصرف⁽⁸⁾.

السياسات المختلفة لسعر الصرف : تطور نظام سعر الصرف تطوراً كبيراً في بدايات القرن العشرين، كان نظام الصرف الثابت المرتبط بقاعدة الذهب هو المعمول به في الفترة من 1880م إلى 1914م، وساد مرة أخرى بين عامي 1918-1925م، كما شهد النظام النقدي العالمي نظام التعويم المدار للعملات ثم نظام بروتون وودز، ولكل نظام من هذه الأنظمة خصائصه المميزة وتأثيرها على أسعار الصرف وآليات تحقيق التوازن.

نظام سعر الصرف المرن أو المعوم : ينقسم نظام سعر الصرف المرن أو المعوم إلى النظام المرن الحر والنظام المرن المدار. نظام سعر الصرف المرن الحر: في هذا النظام فإن سعر الصرف يتحدد في سوق العملات الأجنبية وفقاً لقوى العرض والطلب. يكون تدخل البنك المركزي فيه نادراً، بقصد الحد من التقلبات الزائدة عن الحاجة دون تحديد نسبة معينة، وفقاً لهذا النظام فإن السياسة النقدية تعمل دون اعتبار لتحركات أسعار الصرف.

أهم مزايا سعر الصرف المعوم هي قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات الخارجية والتعامل معها، فسعر الصرف المعوم يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاها لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد المحلي أو بعض قطاعاته، حيث يمكن وبشكل نمطي تخفيف أثر صدمة الطلب الخارجي المعاكس على النشاط الداخلي بفعل الآثار التحويلية للمصروفات الناشئة عن تخفيف قيمة العملة. في ظل نظام سعر الصرف المرن تظل السياسة النقدية رهناً لرغبات السلطات النقدية.

نظام سعر الصرف المرن المدار: يشكل هذا النظام شكلاً وسطاً بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن، أيضاً فإن العملة لا تتضمن سعر صرف أسّي ثابت. الدولة لا تمتنع عن التدخل من أجل التأثير على قيمة العملة وتوجيهها طبقاً للظروف الاقتصادية المتاحة، هذا النظام يسمح بالسيطرة على تحرك أسعار الصرف الناتج عن عمليات المضاربة. إن هذا النظام يسمح بتقلب سعر الصرف وفق قوى العرض والطلب، السلطة تتدخل لإدارة سعر الصرف عند الحاجة لمنع التقلبات الشديدة ولتحفيز النمو، والتدخل الحكومي لا تحكمه قاعدة معينة ولا يحدده وقت أو آلية معينة، غالباً ما يكون هذا النظام مصحوباً بسياسة استهداف التضخم.

ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات بأنه كشف لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة. تنقسم المعاملات إلى قسمين معاملات تؤدي إلى زيادة التدفقات الداخلة وتسجل في الجانب الدائن، وأخرى ناتجة عن تدفقات خارجة وتسجل في الجانب المدي.

يمثل ميزان المدفوعات حصيلة إفرارات الأداء في النشاط الاقتصادي الخارجي، مثل التصدير والاستيراد والتحويلات الخاصة وتحركات رأس المال، ويعتبر ميزان المدفوعات مرآة للنشاط الاقتصادي في مجال الإنتاج والاستثمار والادخار، ويتأثر موقف ميزان المدفوعات بالأداء المالي والنقدي وبما يترتب من تغيرات في معدلات التضخم ونظام سعر الصرف، كما يتفاعل سلباً وإيجاباً مع الأوضاع الهيكلية في الاقتصاد⁽⁴⁵⁾.

أهمية ميزان المدفوعات: تنبع أهمية ميزان المدفوعات من الآتي⁽⁴⁴⁾.

- 1- يعكس الميزان قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع المتغيرات الدولية، لأنه يعكس حجم وهيكل التصدير والاستيراد.
- 2- يظهر الميزان القوى المحددة لسعر الصرف، كما يعكس أثر سياسات الاقتصاد على هيكل التجارة الخارجية.
- 3- يعتبر أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتخطيط التجارة الخارجية، أو وضع السياسات المالية والنقدية.

مكونات ميزان المدفوعات (BP): يتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري وحساب رأس المال وحساب الاحتياطات الرسمية، يتبع نظام القيد المزدوج في تسجيل الحسابات يمكن تفصيلها في ما يلي⁽⁴⁶⁾:

الحساب الجاري: يقيس التجارة الخارجية للدولة من السلع والخدمات المنتجة خلال السنة مع الدول الأخرى. ويشمل الحساب الجاري صافي الصادرات من السلع والخدمات، وصافي الدخل من الخارج، وصافي التحويلات من جانب واحد. ويشمل صافي التصدير من السلع والخدمات (X-M): عبارة عن الفرق بين التصدير والاستيراد من السلع والخدمات. كما يشمل صافي الدخل من الخارج (INF): عبارة عن الفرق بين الفوائد وإيرادات الأسهم المتحصلة من الخارج والمدفوعات للأجانب.

وصافي التحويلات من جانب واحد (NT): عبارة عن مدفوعات من دولة لأخرى دون مقابل من السلع، الخدمات أو الأصول كالمساعدات والمنح.

المعادلة التالية توضح مكونات الحساب الجاري:

$$CA = (X-M) + INF + NT$$

حيث إن:

الحساب الجاري CA

صافي التصدير التصدير مطروحاً منه الاستيراد (X - M)

صافي الدخل من الخارج INF

صافي التحويلات من جانب واحد NT

إن موقف الحساب الجاري يعتبر أحد المؤشرات الهامة للاقتصاد الكلي، شأنه في ذلك شأن معدلات التضخم ونظام سعر الصرف من المتغيرات المتحركة التي ترتبط بالمتغيرات الأخرى، ولأن الحساب الجاري يؤثر ويتأثر بتلك المتغيرات فلا بد من إيجاد التناسق بينه وبين معدلات التضخم ونظام سعر الصرف، لأن أي خلل في التناسق بينها يؤدي إلى خلل في الطلب الكلي وبالتالي يؤثر على التوازن بين الطلب والعرض الكليين، مما يؤدي إلى الارتباك في الاستقرار الاقتصادي، فإن معدلات التضخم العالية تؤثر على تكلفة الإنتاج فتضعف القوة التنافسية لسلع الصادر في الأسواق الخارجية، كما أن أسعار الصرف غير الواقعية تؤثر سلباً على تدفقات الموارد الخارجية وإلى إضعاف القدرة التنافسية لسلع الصادر في الأسواق الخارجية، وبالتالي على أداء الحساب الجاري⁽²³⁾.

إلى جانب علاقات الحساب الجاري المتشابكة مع المتغيرات الأخرى فإن الحساب الجاري يعتبر المدخل لمؤثرات العوامل الخارجية على مفاصل الاقتصاد الكلي، حيث يشكل موقف الحساب الجاري مرآة لموقف التبادل التجاري وحركة أسعار الفائدة الخارجية وأداء الصادرات، كما يعكس الحساب الجاري مع حركة تدفقات الموارد الخارجية التي تؤثر على ميزان المدفوعات العلاقة بين الحساب الجاري وإيرادات الدولة من التجارة الخارجية والموارد المالية الموجهة لتمويل التنمية والخدمات، ويسري كل ذلك إلى الميزانية العامة ونظام سعر الصرف فيؤدي إلى تباطؤ التنمية، وبالتالي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فإن الحساب الجاري يعتبر مدخلاً لآثار التطورات الخارجية على مفاصل الاقتصاد الكلي⁽³³⁾.

إن الحديث عن هذه العلاقة بين الحساب الجاري والمتغيرات الاقتصادية الأخرى واثراً هذه العلاقة على التوازن بين العرض والطلب الكليين ينقلنا إلى مرحلة هامة في مجال التوازن الداخلي والخارجي، إذ أن الخلل في هذا التوازن في جانب العرض الكلي يؤدي إلى تراجع الإنتاج، وخاصة الإنتاج الموجه للصادرات، وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات فيتعذر على الدولة الوفاء بالتزاماتها نحو سداد الديون فتتوقف تدفقات القروض، وفي الوقت ذاته تعجز الدولة عن مقابلة التزاماتها نحو تسديد فواتير استيراد السلع الأساسية و مدخلات الإنتاج وهذا يؤدي بدوره إلى مزيد من التراجع في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي. وهكذا تكشف أوضاع الحساب الجاري أن عدم الربط بين حزم سياسات الإصلاح الاقتصادي وحزم السياسات المرتبطة بالإصلاح الهيكلي كان السبب الأساسي في الخلل في الاقتصاد السوداني وتدهور الاقتصاد خلال ربع القرن الممتد من عام 1975 - 1996م.

حساب رأس المال : حساب رأس المال يحصر القروض الحكومية (D) والتغيرات في أرصدة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين وأرصدة الأصول الوطنية المملوكة للأجانب، أي صافي التدفق الرأسمالي من الأرباح والفوائد (F) :

$$NK=D+F$$

حيث إن:

حساب رأس المال NK

القروض D

صافي التدفق الرأسمالي الخاص F

بدأ التدهور في أداء حساب رأس المال منذ أواخر السبعينات حيث أصبح المصدر الرئيسي للضغوط على ميزان المدفوعات، فانه منذ أواخر السبعينات أخذت متأخرات سداد أصل القروض والفوائد المستحقة عليها تتراكم نتيجة لعجز الدولة على مقابلة تلك الالتزامات وترتب على ذلك تراجع السحوبات على القروض والمنح الخارجية، واخذ الوضع يتفاقم أكثر منذ عام 1983م. حتى ذلك التاريخ كان السودان يغطي العجز في الحساب الجاري والناتج من تدني أداء الصادر والتوسع في الواردات عن طريق السحب من القروض والمعونات المتاحة .

أتيح للسودان خلال السبعينات وضعاً مميزاً حيث اتجهت اهتمامات الدول العربية البترولية نحو السودان باعتباره سلة غذاء العالم العربي المرتقب، وقد أهله لذلك الإمكانات الطبيعية الهائلة التي يتمتع بها، هذا إلى جانب ما تيسر

للبلاد من تمويل المشروعات من الدول الغربية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية. إن السودان لم يوفق في استغلال تلك السانحة لأسباب عديدة أهمها أن معظم تلك القروض والمنح (54%) قد قدم في شكل نقدي لدعم ميزان المدفوعات أو عون غذائي وهي تعتبر استهلاكية وان مردودها للإنتاج والنمو الاقتصادي كان محدودا جدا بالمقارنة بمردود القروض والمنح الموجهة للمشروعات 46%، ومن جهة أخرى فقد تم توجيه بعض سحوبات تلك القروض إلى مشروعات لا تساندها جدوى اقتصادية وانتهت تلك المشروعات إلى الفشل، ومن جانب آخر اسند تنفيذ تلك المشروعات إلى مؤسسات القطاع العام التي اتسم أداؤها بالضعف مما أدى إلى البطء في إنجاز المشروعات، هذا بالإضافة إلى المعوقات الهيكلية في الاقتصاد السوداني والمتتمثلة في عدم استقرار نظام سعر الصرف على الطلب الكلي ومعدلات عالية التضخم، بجانب ضعف البنيات الأساسية خاصة وسائل النقل والطاقة، لكل هذه العوامل السالبة لم يوفق السودان في استغلال تدفقات العون الخارجي خلال السبعينات والربع الأول من الثمانينات، وأمام تراجع تدفقات القروض الميسرة بدأت الدولة التعويض عنها بالجوء إلى التمويل التجاري والقروض قصيرة ومتوسط المدى مما أدى إلى مزيد من تفاقم أزمة الديون وزيادة أعبائها، وانحصرت دفعيات سداد القروض المستحقة في الديون الحرجة وإلى مصادر التمويل التي استمرت في السماح بالسحب حيث تراوحت الدفعيات خلال 93/92 بين 4.6% و 11% من جملة المحصلات.

متطلبات توازن ميزان المدفوعات : يعتمد توازن ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، ويعني ذلك أن كل معاملة تجارية يعبر عنها لأغراض المحاسبة بقيدتين: الأول كحساب مدين والثاني كحساب دائن. ان مبدأ القيد المزدوج يضمن تعادل المبالغ الدائنة والمدينة. ومع تطور التجارة الدولية بدأ يختل مفهوم تعادل مجموع الطرف الدائن مع الطرف المدين، يمكن تصحيح ذلك بإضافة فقرة الأخطاء والمحذوفات، حيث تضاف للجانب الأقل لتحقيق التوازن. تعزى فكرة توازن ميزان المدفوعات إلى انسياب حركة الصادرات مع الواردات، يمكن للدولة أن تستورد أكثر من صادراتها إذا كان ذلك على حساب انخفاض احتياطياتها من العملات الأجنبية أو القروض أو المنح. فإذا حدث عجز في أحد المكونات لابد من وجود فائض في مكون آخر حتى يتحقق التوازن. يمكن التعبير عن توازن ميزان المدفوعات بالدالة التالية:

$$Bb=CA+NK+AR$$

$$CA=NX(ex.Y.FD)+iNF(i-i^*)$$

$$NX=(ud)$$

$$Ud=i+E(de)-RP$$

حيث إن:

Fd الطلب الخارجي

الفرق بين سعر الفائدة المحلي والعالمي ($i-i^*$)

فرق الفوائد ud

سعر الصرف المتوقع $E(de)$

علاوة المخاطر $Rp^{(47)}$

اختلال ميزان المدفوعات : يحدث خلل في ميزان المدفوعات نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات والمتحصلات. لذلك لابد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما تدفعه الدولة إلى الخارج وبين الإيرادات التي تستلمها، يمكن معالجة الخلل باستخدام سعر الصرف الحر أو تغيير الأسعار والدخول أو استخدام وسائل السيطرة الحكومية.

بدأ التدهور في موقف الحساب الخارجي في الاقتصاد السوداني منذ منتصف السبعينات نتيجة لعوامل داخلية وخارجية أهمها⁽²³⁾:

1. النمو المتدني والبطيء للإنتاج وخاصة السلع الصادر الأساسية.
2. ارتفاع معدلات الاستهلاك في القطاعين العام والخاص والذي تم تمويله بالاستدانة المحلية والخارجية.
3. نقص العمالة الماهرة نتيجة لهجرة العقول للخارج.
4. سياسة القيود على الأسعار وهوامش الأرباح التي أدت إلى التشوهات في الاقتصاد وأثرت سلباً على أداء الإنتاج والصادر.

5. نظام سعر الصرف غير الواقعي وغير المحفز للصادر والمشجع للاستيراد.
6. فئات عائد التمويل والادخار الحقيقية السالبة التي تعوق الادخار وتقلل فرص تمويل عمليات الإنتاج والتصدير.
7. ارتفاع الأسعار العالمية لمعظم سلع الاستيراد الأساسية خاصة أسعار المواد البترولية والسكر و مدخلات الإنتاج الزراعية، وقد بلغت واردات المواد البترولية وحدها خلال الفترة حوالي 70% من حصة الصادرات.

ثالثاً: أدبيات الدراسة (تطورات سياسات سعر الصرف في السودان)

يمكن تقسيم الحقب التاريخية التي طبقت فيها سياسات سعر الصرف في السودان إلى المراحل التالية:

1- فترة تثبيت سعر الصرف: منذ الإعلان عن استقلال البلاد أول يناير 1956 تم إطلاق عملة الجنيه السوداني بواسطة لجنة العملة، وقد اشتهر السودان بإنتاج وتصدير القطن والمنتجات الزراعية المتعددة التي عززت من قيمة الجنيه السوداني ودعمت استقراره، وبنهاية أول عام مالي في يوليو 1957م تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تحديد سعر صرف الجنيه السوداني بما يعادل 2.87 دولار، واستمر تثبيت سعر الجنيه في هذا المعدل إلى مارس 1972م عند استحداث الضريبة على الواردات أو علاوة تشجيع بنسبة 15% وهي عبارة عن تخفيض غير معلن، لكن ظل نظام سعر الصرف ثابتاً حتى نهاية سبعينات القرن الماضي⁽²⁴⁾.

2- فترة سياسة تخفيض سعر الصرف: في يونيو 1979 تزامناً مع إعداد الموازنة العامة للدولة تم تخفيض الجنيه السوداني إلى 5.2 دولار، ومنذ ذلك التاريخ بدأت سياسة تخفيض سعر الصرف. والتي اتبعت سياسات التثبيت الاقتصادي التي أوصى بها صندوق النقد الدولي، حيث شهدت تلك الفترة تخفيضات متوالية، وفي سبتمبر 1979 تم الإعلان عن تخفيض سعر الجنيه السوداني ليصبح 2 دولار للجنيه، وألغيت الضريبة واستحدث عنها بنظام سعر الصرف المزدوج حيث تم تحديد سعر الصرف الموازي وكان يعادل 1.24 دولار للجنيه، وطبق السعر الحر على جميع السلع المستوردة ما عدا 19 سلعة بالسعر الرسمي. واستمرت سياسة تخفيض سعر الصرف، وفي نوفمبر 1981م إلغاء السعر الموازي وتخفيض سعر الجنيه إلى 1.11 دولار. وفي نوفمبر 1982م أيضاً تم تخفيض سعر الجنيه ليصبح واحد دولار. وحسب الأسس النظرية التي اعتمدت عليها برامج الصندوق كان الغرض الرئيسي هو زيادة تنافسية الصادرات، إلا إن سياسات سعر الصرف لم تؤدي إلى تشجيع الصادرات لاعتماد البلاد على محصول نقدي واحد هو القطن، وقد تقدمت صناعات البدائل من الزيوت والنايلون وانتشار استخدام المشتقات البترولية وهذه العوامل أدت إلى تراجع أسعار القطن بشكل لم يسبق له مثيل. تم استحداث سعر صرف جديد سمي بسعر الصرف الحر يعادل 1.8 جنية للدولار وسعر الصرف الرسمي 1.3 جنية للدولار. في يناير 1984م تم تخفيض السعر الحر إلى 2.1 جنية للدولار. في فبراير 1985م تم السماح للبنوك التجارية بتحديد سعر الصرف الحر ليكون 3.15 جنية للدولار بينما ثبت سعر الصرف الرسمي في 2.5 جنية للدولار. في الفترات من مارس 1985م، أبريل 1985م، فبراير 1986م ومارس 1986م تم تثبيت سعر الصرف الرسمي في حدود 2.5 جنية للدولار، بينما تم تعديل سعر الصرف الحر إلى 3.15 جنية للدولار و 3.25 جنية للدولار، 3.30 جنية للدولار، 3.45 جنية للدولار على التوالي⁽⁴¹⁾.

في أكتوبر 1987م تم الإعلان عن توحيد السعيرين ليكون السعر الرسمي 4.5 جنيه للدولار. ونسبة للضغوطات التي واجهت البلاد واختلال ميزان المدفوعات وارتفاع عجز الموازنة العامة تم إنشاء لجنة موارد السوق المصرفية والإعلان عن سعر 11.3 جنيه للدولار في أكتوبر 1988م، واستمر تدهور سعر الصرف بشكل مستمر حيث بلغ سعر الصرف الرسمي 15 جنيه للدولار في أكتوبر 1991م بينما بلغ سعر الصرف الحر 30 جنيه للدولار⁽³³⁾.

3- فترة تعويم سعر الصرف : تم الإعلان عن سياسة التحرير الاقتصادي في فبراير 1992م والغي نظام سعر الصرف الرسمي والحر وتم تحديد سعر 90 جنيه للدولار بواسطة اتحاد المصارف وفقاً لمؤشرات العرض والطلب، أدى تعويم سعر الصرف في ظل انعدام احتياطات النقد الأجنبي إلى انخفاض كبير في سعر الصرف ليصل في أكتوبر 1993م إلى 300 جنيه للدولار، في ظل ارتفاع حاد في معدلات التضخم واتساع فجوة الموارد في القطاع الخارجي، وتنامى عجز الموازنة وازدياد الضغوط التضخمية نتيجة لتآكل القوى الشرائية للعملة الوطنية، مما حدا إلى تحديد سعر نافذة البنك المركزي 225 جنيه للدولار، وفي يونيو 1994م تم إلغاء نظام النافذتين وسمح لكل بنك بتحديد سعره بدون الرجوع إلى البنك المركزي. وقد تمت إجازة لائحة تنظيم أعمال الصرافة عام 1995م بموجب قانون تنظيم التعامل بالنقد، وتم تقنين نشاط شراء وبيع النقد الأجنبي، مع اتساع الفجوة بين السعيرين الرسمي والموازي⁽⁴⁰⁾.

4 - الربط الزاحف : منذ العام 1997م اتبعت الدولة سياسات مالية انكماشية تزامنت مع سيطرة كاملة على التوسع النقدي بواسطة البنك المركزي لامتصاص مصادر التوسع النقدي عبر سياسة نقدية انكماشية، حيث تم رفع الاحتياطي القانوني وتقليص تمويل القطاع الخاص، نفس الفترة شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي من الصين وماليزيا وغيرها من الدول التي استثمرت في مشروع البترول السوداني، وأدى ذلك إلى توفر موارد النقد الأجنبي وتم تقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي وإزالته بنهاية العام 1999م⁽¹⁶⁾.

5- فترة التعويم المدار : تم توحيد سوق النقد الأجنبي في مارس 1997م وتم انتهاز سعر الصرف الزاحف الذي بموجبه أصبح سعر الصرف يتحدد بواسطة لجنة مكونة من بنك السودان، الصرافات، واتحاد المصارف. استمر العمل بهذا النظام حتى أغسطس 1998م وأتبع بعدد من الإجراءات في سوق النقد الأجنبي مثل التجنيب الكامل لحصيلة معظم سلع الصادر ورفع نسبة التجنيب للسلع الأخرى "القطن المروي والصمغ العربي". وفي سبتمبر 1998م تم إلغاء لجنة تحديد سعر الصرف وأصبح بنك السودان يقوم باحتساب متوسط ترجيحي بناءً على معاملات البنوك والصرافات في النقد الأجنبي، وقد نجحت هذه الطريقة في تقليل الفجوة ما بين سعر الصرف الحر وسعر السوق الموازي إلى حوالي 1% وفي مارس 1999م اصدر البنك المركزي منشوراً يوضح بموجبه الآلية التي يمكن أن يتدخل بها في سوق النقد الأجنبي وذلك من خلال مناقصات النقد الأجنبي للبنوك والصرافات⁽⁶⁾.

في يونيو 1999م تم إلغاء مزادات النقد الأجنبي واستخدم نظام غرف للتعامل بالنقد الأجنبي للبنوك التجارية. بذلك أصبح للبنوك الخيار في حالة وجود شح في النقد الأجنبي إما الاستدانة من بنوك أخرى أو اللجوء إلى غرف بنك السودان للتعامل في النقد الأجنبي. في عام 2000م ونتيجة لتدفقات موارد النقد الأجنبي الكبيرة المرتبطة باستخراج وتصدير البترول شهد سعر الصرف استقراراً كبيراً، وأصبح هنالك سعر صرف حقيقي واحد استقر في حدود 1.47 جنيه سوداني للدولار، استمر الاستقرار في سعر الصرف خلال الأعوام (2001م-2003م). استهدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2002م المحافظة على استقرار سعر صرف الجنيه السوداني، والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأشير المعلن بواسطة بنك السودان من 1% إلى 1.5% إلى 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق. وفي 2003م استهدفت سياسات النقد الأجنبي المحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفيرها عبر

نافذة البنك المركزي، وتم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر⁽¹⁴⁾.

شهدت الفترة من العام 2004م العمل على ترفيع سعر الجنيه السوداني لأول مرة في تاريخه حيث رأت السلطات أن سعر الصرف للدينار السوداني مقابل العملات الحرة أقل من قيمته، وبدأ ترفيع سعر الصرف للجنيه السوداني حتى وصل إلى 2.5 جنيه سوداني للدولار الأمريكي بنهاية عام 2004م. واستمر في ذات الاتجاه إذ وصل سعر الصرف إلى 2.4 جنيه سوداني للدولار بنهاية ديسمبر 2005م. سجل سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي تحسناً مستمراً خلال العام 2006م من 2.31 جنيه في ديسمبر 2005م إلى 2 جنيه في نهاية ديسمبر 2006م. سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2.091 جنيه خلال العام 2008م مقارنة بـ 2.0157 جنيه في عام 2007م. سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2.325 جنيه خلال العام 2009م مقارنة بـ 2.091 جنيه للعام 2008م⁽¹⁹⁾.

كما سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2.31 جنيه لعامي 2009-2010م. في العام 2011م سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي تدهوراً ملحوظاً مقارنة بالعام 2010م، حيث بلغ متوسط سعر الصرف للجنيه 3.57 في عام 2011م مقارنة بـ 2.31 جنيه للدولار الأمريكي في العام 2010م⁽²³⁾. وسجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 4.75 جنيه خلال العام 2012م مقارنة بـ 3.57 جنيه للعام 2011م، كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من 2.670 جنيه للدولار إلى 4.398 بنسبة 65% وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم. ومتوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 4.75 جنيه لعامي 2012-2013م. وبالرغم من التغيرات والتطورات الكبيرة التي حدثت في سياسات سعر الصرف في السودان، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن هناك عدة أنماط لسعر الصرف يمكن إيجازها فيما يلي⁽²³⁾:

1. سعر البنك المركزي: وهو الذي يتعامل به بنك السودان المركزي ببيعاً وشراءً في كل معاملاته.
2. أسعار المصارف التجارية: هي أسعار تحددها المصارف، هناك حدود مرسومة لتحرك أسعار الشراء والبيع.
3. السعر التأشيري: يتم احتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان المركزي، وفي نطاق قدرة +1% حول السعر التأشيري لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان.
4. أسعار شركات الصرافة: يتم تحديدها بناءً على مؤشرات السوق وأسعار صرافات المصارف وأسعار البنك المركزي.
5. أسعار السوق الموازي: تشكل أفضلية بالنسبة للبائعين، وملجأ هام ورئيسي لجانب الطلب في حالة عدم الحصول على احتياجاتهم عن طريق الشراء عبر القنوات الرسمية، ويتمثل سعر السوق الموازي في التحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية، وهناك آثار سلبية تترتب على التعامل في السوق الموازية، منها تغيير أسعار الصرف من غير مبررات اقتصادية منطقية، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

رابعاً: الدراسة التحليلية

تقدير وتقييم المعادلة: صيغت المعادلة لإختبار أثر عدم استقرار سعر الصرف على ميزان المدفوعات باستخدام نماذج اختلاف التباين الشرطي (ARCH).

$$\widehat{BP}_i = -283.9353 + 0.816652 REER_i \dots\dots\dots (4)$$

$$Z_c = -5.348917, 895.7020$$

$$\text{Prob.} \quad (0.0000) \quad (0.0000)$$

Dependent Variable: BP

Method: ML ARCH - Normal distribution (BFGS / Marquardt steps)

Date: 04/30/21 Time: 02:17

Sample: 1979 2017

Included observations: 39

Failure to improve likelihood (non-zero gradients) after 46 iterations

Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Presample variance: backcast (parameter = 0.7)

GARCH = C(3) + C(4)*RESID(-1)^2 + C(5)*GARCH(-1) + C(6)*GARCH(-2)

Prob.	z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.348917	53.08277	-283.9353	C
0.0000	895.7020	0.000912	0.816652	REER

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.

المعيار الاقتصادي: القيمة المقدرة للمعامل β_0 -283.93 وهي تعبر عن موقف ميزان المدفوعات المستقل عن تأثير سعر الصرف، وهو يعبر عن معاناة ميزان المدفوعات من عجز تعبر عنه الإشارة السالبة للمعامل المستقل. والقيمة المقدرة للمعامل β_1 0.816652. تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات طردية في ميزان المدفوعات وذلك من خلال إشارة معلمة سعر الصرف الموجبة، وأي تغير في سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف ميزان المدفوعات بمقدار 0.82. تقريبا في نفس الاتجاه. وهي تعكس أن تخفيض سعر الصرف يحدث تحسن طفيف في موقف ميزان المدفوعات.

المعيار الاحصائي: 1. المعنوية الفردية: تم اختبار المعنوية الفردية عن طريق اختبار z.
معنوية $\hat{\beta}_0$:

$$H_0 = \beta_0 = 0$$

$$H_1 = \beta_0 \neq 0$$

القيمة الاحتمالية المقابلة للاحصائية z للمعلمة المقدرة $\hat{\beta}_0$ تساوي (0.0000) وهي أقل من 5%. مما يعني أن المعلمة المستقلة $\hat{\beta}_0$ معنوية.
معنوية $\hat{\beta}_1$:

$$H_0 = \beta_1 = 0$$

$$H_1 = \beta_1 \neq 0$$

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات لأن القيمة الاحتمالية المقابلة للاحصائية t المقابلة للمعلمة التي تفسر أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات تساوي (0.0000) وهي أقل من 5%. مما يعني أن لسعر الصرف تأثير معنوي (مهم) على ميزان المدفوعات.

خاتمة :

تناولت الدراسة بشئ من التفصيل أهم النتائج وهي أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يؤدي لتحسين في ميزان المدفوعات في المدى القصير وذلك من خلال زيادة تنافسية المنتجات الوطنية في السوق العالمي نتيجة لانخفاض سعرها مقارنة بمنتجات الدول الأخرى. تؤثر زيادة سعر صرف العملات الأجنبية في زيادة معدلات التضخم الذي يحدث خلل في ميزان المدفوعات. اتضح ان هناك ضعف في عائدات الصادرات من العملات الاجنبية وزيادة في الواردات مما أدى الى شح في النقد الاجنبي وعجز في ميزان المدفوعات. ومناقشتها ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة كما يلي : توصلت دراسة الحسن لوجود أثر لسعر الصرف على ميزان المدفوعات بحيث عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات في الاتجاه المعاكس بمقدار 5.35 وحدة. وتوصلت دراسة عمر إلى نتائج أهمها: دخول السودان في العديد من المشروعات التنموية غير المدروسة اقتصادياً وفنياً خلال عقد السبعينيات أدى إلى تراكم الديون التي شاركت في تمويل تلك المشاريع مع فشل هذه المشروعات في تحقيق عائدات لسد الديون، أيضاً، كما أن ارتفاع واردات السودان خاصة المواد البترولية والمدخلات الزراعية أدى إلى الضغط على ميزان المدفوعات السوداني حيث شكلت قيمة واردات البترول 70% من جملة الواردات خلال تلك الفترة. وتوصلت دراسة الفكي إلى نتائج منها أن سياسة سعر الصرف سياسة فاعلة إذا صاحب ذلك زيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد العاطلة مع استخدام موارد مالية ونقدية مناسبة، وكل هذه النتائج تتفق مع نتائج الدراسة الحالية ، أما دراسة يس تختلف نتائجها عن نتائج الدراسة الحالية .

النتائج :

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية :

1. أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة الوطنية) يؤدي لتحسين في ميزان المدفوعات في المدى القصير وذلك من خلال زيادة تنافسية المنتجات الوطنية في السوق العالمي نتيجة لانخفاض سعرها مقارنة بمنتجات الدول الأخرى.

2. تؤثر زيادة سعر صرف العملات الأجنبية في زيادة معدلات التضخم الذي يحدث خلل في ميزان المدفوعات .

3. اتضح ان هناك ضعف في عائدات الصادرات من العملات الاجنبية وزيادة في الواردات مما أدى الى شح في النقد الاجنبي وعجز في ميزان المدفوعات .

التوصيات :

من خلال النتائج التي توصلت لها الدراسة توصي بالآتي:

1. العمل على التنسيق والتشاور بين البنك المركزي والمصارف العاملة عند وضع السياسات النقدية المتعلقة بالنقد الأجنبي واحكام تطبيقها بهدف استقرار سعر الصرف.
2. الإهتمام بمؤشر سعر الصرف في السياسات الاقتصادية الكلية لضمان استقراره.
3. مراعاة إعادة تركيبة الصادرات الأولية إلى تركيبة مصنعة في شكل سلع نهائية وذلك لتحقيق القيمة الاضافية .
4. على البنك المركزي السوداني شراء الذهب للاحتفاظ به كاحتياطي نقدي للتقليل من آثار الصدمات الخارجية، والمحافظة على استقرار أسعار الصرف.
5. الاستمرار في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار (السعر الموحد) لتحقيق ثبات سعر الصرف.

لائحة المراجع:

1. إبراهيم محمود يس (2007م) دراسة بعنوان أثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان للفترة من (1990-2005م)
2. أبو القاسم أبو النور (2010)، ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية وتأثيره على الاقتصاد الوطني المركز العالمي للدراسات الأفريقية، ص 37.
3. أحمد عبد الرحمن عمر (2009م)، العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وآليات التعديل، دراسة تحليلية لأداء ميزان المدفوعات في السودان للفترة من (1978/2007م).
4. أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف (2017م): تقلبات سعر صرف الدولار وأثره على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول، كلية التجارة جامعة الأزهر، دار التعليم الجامعي للنشر. ص 100، 105، 115.
5. إيهاب محمد يونس (2007) العولمة بين الانهيار والاستمرار، مجلة مصر المعاصرة، العدد 488 القاهرة ص 467.
6. بدر الدين حسين حبر الله (ديسمبر 2010م): اتجاهات سعر الصرف وامكانية حدوث دولة غير رسمية في الاقتصاد السوداني، مجلة المصرفي بنك السودان المركزي، الخرطوم، السودان، ص 87، 90.
7. بول هيرسون، جراهام تومبسون (1999م): مساءلة عولمة الاقتصاد الدولي وإمكانيات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة. ص 49.
8. تماضر جابر بشير الحسن (2013)، دراسة قياس تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 16.
9. توماس ماير وآخرون (2002م): النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بدیع بليح، دار المريخ للنشر، الرياض. ص 70.
10. جورج كوبر (2010م): الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكف، ترجمة: محمود عبد الجواد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 67، 68.
11. جوزيف دانيالز، ديفيد فانهور (2010م): اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة د. محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض. ص 670.
12. جون هيدسون، مارك هرنر (1987م): العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبدا لله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1407هـ ص 146.
13. جيمس جواريتي، ريجارد استروب (1987م): الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 559.
14. حافظ أحمد عبد الله (2012م): سياسة التحرير الاقتصادي والنخب الاقتصادية الجديدة في السودان للفترة 1992-2006م، بحث تكميائي لنيل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ص 26.
15. حسين عمر (1991م): الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي للطبع والنشر، الطبعة الرابعة ص 252.
16. سالية فاروق هباني (2017م): رسالة لنيل درجة الدكتوراة بعنوان معوقات تطوير وتنمية الصادرات السودانية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص 38.

17. السعيد العنابي (2005م): آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسات الاقتصادية لمواجهتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الخضر، الجزائر. ص 17.
18. صلاح الدين حسن السيبي (2012م): الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتب، بدون تاريخ، ص 44.
19. صلاح محمد ابراهيم، وآخرون (2021)، ورقة علمية بعنوان أثر سياسات سعر صرف الجنيه السوداني على اسعار المستهلك ومعدلات التضخم، دراسة تطبيقية السودان (1980 – 2014 م)، ورقة منشورة بمجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث العلمية، العدد 17 مارس 2021، ص 162، 184.
20. العباس بلقاسم (2005)، مفاهيم سعر الصرف، دار المريخ للنشر، القاهرة، ص 7.
21. عبد العزيز فهدى هيك (1980م): موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 295.
22. عبد الغني محمود الريح (2006) الاقتصاد الكلي دار المريخ للنشر، ص 5.
23. عبد الوهاب عثمان الشيخ (2012)، منهجية الاصلاح الاقتصادي الخرطوم، ص 98.
24. عمران عباس يوسف (2008م): العولمة واقتصاد السودان، الطبعة الأولى، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ص 56.
25. عيسى محمد الغزالي (2003)، سياسات اسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط العدد 23 الكويت نوفمبر، ص 27، 28، 90.
26. فتح الرحمن علي محمد صالح (2010)، مداولات سعر اسعار صرف العملات الاجنبية وتأثيره على الاقتصاد الوطني، ص 12.
27. فيكتور مروجان (1993م): تاريخ النقود، ترجمة: نور الدين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني، رقم 112، القاهرة، ص 197.
28. مامون محمد سيد أحمد الفكي (2005م) دراسة بعنوان سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات في السودان للفترة من (1996-2003م)
29. مايكل بورودو (2003م): المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، نظم وسياسات أسعار الصرف، أبو ظبي، ص 42.
30. محب خلة توفيق (2011م): الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 102، 47.
31. محمد إبراهيم أبو شادي (2006م): العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 278، 279.
32. محمد إبراهيم منصور (2007م): الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، المريخ للنشر، الرياض، ص 26، 261، 280.
33. محمد الحسن مكاوي (2005م): المتغيرات والمستجدات في النظام الاقتصادي والانماي بالسودان، الطبعة الأولى، المركز القومي للإنتاج الاعلامي سلسلة اصدارات الوعد الحق، اصدار رقم 7، الخرطوم، ص 18.
34. محمد كمال الحمزاوي (2004م): سوق الصرف الأجنبي ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره، منشأة المعارف الإسكندرية، ص 33، 35.
35. محمود حميدات (1996م): مدخل للتحليل النقدي، ديوان المراجع العام الجزائر، ص 50.

36. مدحت صادق (1997م): النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص 125، 139، 205 .
37. مصطفى محمد عبد الله (2016م): مجلة المصرفي، العدد الثمانون، اثر تقلبات سعر الصرف على التضخم، دراسة تجريبية لحالة السودان، ص 66 .
38. مصطفى عبد الرؤوف عبد الحميد هاشم (2002) السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة بالدول النامية المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة ص 246، 247 .
39. مصطفى كامل (2010)، العملة الأوروبية وانعكاساتها على واقع المصارف العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية العدد 24 العراق ص 51 .
40. مهدي عثمان الركابي (2012): سياسة التحرير الاقتصادي بين النشأة والتطوير، صحيفة الأسواق، العدد الخامس، بتاريخ 2012/7/3م، ص 23.
41. نجلاء يوسف محمد سيد (2003م): الابعاد الاقتصادية لعلاقة صندوق النقد الدولي مع السودان للفترة من 1956-2000م، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الدراسات الاجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان، ص 31.
42. نشأت الوكيل (2006م): التوازن النقدي ومعدل الصرف، دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف، الطبعة الأولى القاهرة، ص 23 .
43. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان (2009م): النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، الأردن، ص 45، 46، 70، 72.
44. عرفات تقي الحسيني (2002 م)، تقييم دور المناطق الحرة وأثارها على الاقتصاد القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي القاهرة، ص 11 .
45. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعد لسنوات مختلفة، أبوظبي، دولة الامارات العربية المتحدة .
46. جمال حمدان علي (1983)، اتراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق للنشر، القاهرة، ص 50 .
47. مصطفى محمد عز العرب (1995)، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المغربية للنشر، المغرب، ص 13 .